

أكدوا أن الأمل لا يزال معقودا في «كويت جديدة»

مرشحو «أمة 2023»: يجب على كل من يصل إلى المجلس دعم الإصلاح الشامل في كل المجالات

من ناحيته قال مرشح الدائرة الخامسة سعود العصفور إنه خلال الانتخابات الماضية كانت هناك حالة كبيرة من التفاؤل سادت الكويت بعد خطاب يونيو 2022، اعتقدنا أننا بدأنا بعده مرحلة جديدة، وأتينا وصلنا إلى مرحلة أخرى من تطوير الكويت، وانتهينا من عهد سابق ودخلنا عهدا جديدا، وهي مرحلة لا أشبهها إلا بحالة التفاؤل التي سادت الكويت بعد التحرير».



سعود العصفور



بدر الملا



أسامة الزيد

مع اقتراب العرس الديمقراطي في البلاد، والمقرر إقامته في السادس من يونيو المقبل، وضع مرشحو «أمة 2023» النقاط على الحروف ببرامجهم الانتخابية.

وخلال الأسبوع المنصرم تصاعدت التصريحات الانتخابية من قبل المرشحين لتظهر ملامح خططهم في مرحلة ما بعد الانتخابات، والوصول إلى قاعة عبدالله السالم. في هذا الإطار أكد مرشحو «أمة 2023» أنه يجب على كل من يصل إلى قاعة عبدالله السالم دعم عملية الإصلاح الشامل، مشيرين إلى أن إحلال المناصب القيادية بالشباب الراغبين في تطوير العمل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأضافوا أن الحكومة في مجلس الأمة المبطل ببنت حسن النوايا بعدم التصويت في انتخابات الرئاسة، مبينين أن حالة الإحباط سرعان ما عادت مرة أخرى بعد أن قررت الحكومة عدم حضور الجلسات. من جانبه قال مرشح الدائرة الثانية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط السابق بدر المان إن الشعب الكويتي

الملا: هناك نواب إصلاحيون ساهموا في إصلاح مسار الحكومة وأنا دخلت الحكومة من أجل هذا

الزيد: بعض القيادات في الجهات الحكومية استمروا سنوات في مناصبهم دون تقديم إنجاز أو تطوير

العصفور: دخلنا الانتخابات الماضية ونحن محملون بتفاوت ولكن للأسف الحكومة التزمت في الجلسة الأولى فقط

أن هناك جهات حكومية يسير أعمالها مسؤولون بالتكليف منذ أشهر. وقال الزيد إنه سبق أن وجه سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، طالباً إفادته بشأن أثر تأخر القيادة بالشباب الراغبين في تطوير العمل. وطالب الزيد مجلس الوزراء بسرعة شغل المناصب الشاغرة بالكفاءات، لدفع عجلة التطوير والتنمية وعدم تعطيل الأعمال، مبينا

الحكومية استمرت سنوات في مناصبها دون تقديم إنجاز أو تطوير في العمل، إضافة إلى الإحباط الذي بات يملك الكفاءات الوطنية الشابة بسبب تأخر إحلال المناصب القيادية بالشباب الراغبين في تطوير العمل. وطالب الزيد مجلس الوزراء بسرعة شغل المناصب الشاغرة بالكفاءات، لدفع عجلة التطوير والتنمية وعدم تعطيل الأعمال، مبينا

الدائرة الأولى، أسامة الزيد، إن إعلان مجلس الوزراء إحالة عدد من القياديين في بلدية الكويت ووزارة الدفاع والمجلس الوطني للثقافة والفنون خطوة في الاتجاه الصحيح تصب في مصلحة تجديد الدماء في هذه المؤسسات وإفساح المجال للكفاءات الشابة. وأضاف الزيد، في تصريح صحافي، أن بعض القيادات في الجهات

لكن لا تنظر إلى المواطن وما يعاينه». وتابع: افتخر بانني شريك في إنهاء ملف حقن الدرة، وكان بإمكانني ان اقدم سؤالاً برلمانياً او استجواباً لكن قدمت النتيجة بسلامة وقوة اتخاذ القرار من خلال عملي كوزير، وحصلت على دعم غير مسبوق من القيادة السياسية بإنجاز ملف غير مسبوق وفيه خير كثير. من جهته قال مرشح

وأنا دخلت الحكومة من أجل الإصلاح ودعم العمل الإصلاحي لمجلس الأمة». وأضاف ان «نائباً او اثنين اصلاحيين يدلان الحكومة من الممكن ان ياتوا بـ 16 صوتاً لصالح القوانين التي تقرها السلطان، لذلك فدخل النواب العمل الوزاري هو نقطة ايجابية»، مستغرباً وجود مرشحين ونواب يرفضون العمل الوزاري خشية الناخبين «فهذه النوعية تنظر إلى الناخب

فقط ويميز من يريد الخير للبلد ومن يضرم الشر لها ولأهلها، مطالباً بدعم ودفع النواب الإصلاحيين للدخول في الحكومة القادمة، ودعم عملية الإصلاح الشامل. وإقناع مجلس الوزراء بأهم القوانين التي من الممكن أن تخدم البلد وتعالج قضايا المواطنين. وأضاف ان هناك نوابا اصلاحيين ساهموا في اصلاح مسار الحكومة،

العمل فيها على قدم وساق لإكمال التجهيزات التي تسهل العملية

وزارات وجهات معنية: على أتم الاستعداد للعرس الديمقراطي في البلاد

متخصصون: تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل توفران

أدوات وبيانات تسهل تواصل المرشح مع الناخبين



آية الطويل



ياسر عثمان

تنوعاً بطرق فعالة من حيث التكلفة علاوة على التفاعل المباشر مع الناخبين. وأشارت إلى تراجع طلب الحملات الانتخابية على وسائل الإعلام التقليدية نظراً لتوفره الوسائل الحديثة من انتشار وترويج أوسع وأسرع. وتكررت أن شركات تكنولوجيا المعلومات تقوم برسم الخطوط العريضة للهوية الإعلانية لخدمة عملائها وفق معايير وأليات متنوعة تشمل دراسة السوق والمنافسين والوسائل الإعلانية الأكثر تأثيراً. ولفتت إلى عدم الاستراتيجيات المتبعة في الحملات الرقمية التي تبني على شريحة الجمهور المستهدف والقضايا المطلوب التركيز عليها والوسائل المرغوب أيضاً.

وأضاف المطيري أن المتابع للشأن الانتخابي يلاحظ أن انتخابات مجلس الأمة المرتقبة في 6 يونيو 2023 تشهد تراجعاً في عدد الندوات التقليدية مقارنة بسابقاتها إذ اعتمد المرشحون فيها بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال رسائلهم إلى ناخبهم بشكل مباشر وفعل.

ولفت إلى أن الصحافة الإلكترونية تعد إحدى أهم وسائل التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتقوم بدور بالغ الأهمية في تنمية وعي الجمهور وتزويدهم بالمعلومات في مختلف المجالات.

الدولية إلى جانب ما توفره تكنولوجيا المعلومات من أدوات تسهل نمط الحياة. وأشارت إلى تراجع طلب الحملات الانتخابية على وسائل الإعلام التقليدية نظراً لتوفره الوسائل الحديثة من انتشار وترويج أوسع وأسرع. وتكررت أن شركات تكنولوجيا المعلومات تقوم برسم الخطوط العريضة للهوية الإعلانية لخدمة عملائها وفق معايير وأليات متنوعة تشمل دراسة السوق والمنافسين والوسائل الإعلانية الأكثر تأثيراً. ولفتت إلى عدم الاستراتيجيات المتبعة في الحملات الرقمية التي تبني على شريحة الجمهور المستهدف والقضايا المطلوب التركيز عليها والوسائل المرغوب أيضاً.

وأضاف المطيري أن المتابع للشأن الانتخابي يلاحظ أن انتخابات مجلس الأمة المرتقبة في 6 يونيو 2023 تشهد تراجعاً في عدد الندوات التقليدية مقارنة بسابقاتها إذ اعتمد المرشحون فيها بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال رسائلهم إلى ناخبهم بشكل مباشر وفعل.

ولفت إلى أن الصحافة الإلكترونية تعد إحدى أهم وسائل التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتقوم بدور بالغ الأهمية في تنمية وعي الجمهور وتزويدهم بالمعلومات في مختلف المجالات.

قال متخصصون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإعلام الإلكتروني أمس السبت إن المرشحين إلى الانتخابات والقائمين على حملاتهم الانتخابية باتوا يحرصون على الاستفادة القصوى مما توفره تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي من أدوات وبيانات تسهل في التواصل مع الناخبين. ومع التطور المتسارع الذي تشهده «وسائل التواصل» أصبح سهلاً على المرشح الوصول إلى شريحة أوسع من الناخبين والتعرف إلى وجهات نظرهم في حين فتحت الأفق لمزيد من الوعي لدى الناخبين أنفسهم.

وقال مدير تطوير الأعمال في إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات ياسر عثمان لـ «كونا» أمس السبت إن استخدام التكنولوجيا بات سمة رئيسية في الحملات الانتخابية نظراً لما توفره من أدوات تضمن للمرشح فهما أكثر لصناع القرار بطريقة سليمة على استفساراتهم واحتياجاتهم بشكل أسرع.

وأضاف عثمان أن الاعتماد على شركات التكنولوجيا زاد طلب الآونة الأخيرة بعدما أصبح العالم أكثر ترابطاً وزادت معدلات استخدام المجتمعات لشبكة المعلومات

الاجتماعية والمعرفية مشيراً إلى أن على مجلس الأمة المقبل تشريع القوانين اللازمة التي تساهم في تقليص نسب البطالة بين الشباب وإتاحة المزيد من الفرص الوظيفية لهم والعمل على تقليل الدورة المستندية وتقليل الاختبارات الوظيفية بما يتناسب مع طبيعة العمل لتسريع عملية التوظيف. ولفت إلى أهمية إنشاء المزيد من الجامعات الحكومية والتركيز على كليات الطب والتمريض لاستيعاب أكبر عدد من الطلبة الكويتيين لافتاً في الوقت ذاته إلى ضرورة تأسيس شركات حكومية لإدارة الأنشطة المدرة للدخل ما يساعد على خلق وظائف ابداعية للشباب الكويتي. وتعتبر قضايا الشباب ونصورتهم السياسية وتطلعاتهم المستقبلية ضمن اهتمامات مرشحي مجلس الأمة المقبل الذين يحرصون على إدراجها في برامجهم الانتخابية وذلك باعتبار الشباب أحد المحركات الرئيسية للعملية الانتخابية كونهم الفئة الأكبر في المجتمع.

كما يحرص المرشحون على تبني قضايا الشباب والعمل على تحقيقها من خلال اقتراح قوانين وسن تشريعات تعنى بالشباب وتسهم باستثمار طاقاتهم الوظيفية وإيجاد بيئة عمل توافقيه مع برنامج عمل الحكومة لدعم المشاريع التنموية التي تخدم الشباب وتحقق فرصاً استثمارية ذات عوائد مباشرة للدولة وفرص عمل للشباب.

من جهته أكد استاذ الاقتصاد القياسي الدكتور عبدالله الشامي لـ «كونا» في هذا الإطار ضرورة الاهتمام بالشباب وتأهيلهم وتمكينهم ومن ثم استثمار طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

وقال الشامي إن الشباب هم المستقبل وأعظم ثروات الوطن غير الناضجة والمتجددة وهم الغالبية والطاقة الناشئة والخلاقة التي تشكل عصب ومرتكز مشاريع وخطط التنمية. وأضاف أن الاستثمار في مواهب الشباب بشكل البناء بشكل فعال.



نواف العازمي



عبدالله الشامي



أسامة السلطان

لجنة مشتركة بين «الداخلية» و«البلدية» للإشراف على انتخابات

مجلس الأمة

وزارة التربية تجهز مقار الانتخابات بالأثاث اللازم بالتنسيق مع

إدارة التوريدات والمخازن

«مجلس الشباب» يتطلع إلى التنمية والاستقرار وتحقيق آمال

شبابنا من مجلس الأمة المقبل

وفعالة تتماشى مع المعطيات العامة للدولة وتقديم التشريعات اللازمة من اللجان المختصة التي تخدم المواطن وتساعد بتوفير بيئة معيشية كريمة وتطبق على أرض الواقع. وأعرب عن تطلعه إلى تعاون مشهود بين السلطين التشريعية والتنفيذية في ظل أجواء سياسية مستقرة بهدف تحقيق آمال الشباب والرواد.

وذكر أنه على المجلس المقبل تحديد أولويات المرحلة التنموية المقبلة وإيجاد بيئة عمل توافقيه مع برنامج عمل الحكومة لدعم المشاريع التنموية التي تخدم الشباب وتحقق فرصاً استثمارية ذات عوائد مباشرة للدولة وفرص عمل للشباب.

من جهته أكد استاذ الاقتصاد القياسي الدكتور عبدالله الشامي لـ «كونا» في هذا الإطار ضرورة الاهتمام بالشباب وتأهيلهم وتمكينهم ومن ثم استثمار طاقاتهم فيما يعود بالنفع على الدولة والمجتمع.

المقبل بتسهيل مهمة القائمين على تجهيز تلك المقار بالأثاث اللازم والتنسيق مع إدارة التوريدات والمخازن في هذا الجانب، وقال السلطان في النشرة التي اصدرها: في ظل الاستعدادات لإعداد والتجهيز والتنظيم لمقار انتخابات مجلس الأمة 2023، يرجى الإيعاز لمديري المدارس المحددة كمقار الاقتراع لانتخابات مجلس الأمة 2023، للعمل على تسهيل مهمة القائمين على تجهيز تلك المقار بالأثاث اللازم، مشدداً على أهمية التنسيق مع إدارة التوريدات والمخازن في هذا الشأن.

وفي سياق ذي صلة أكد رئيس مجلس الشباب نواف العازمي أول أمس الجمعة أن التنمية والاستقرار خطان متوازيان يحققان آمال الشباب الكويتي وتطلعاتهم المستقبلية التي يأملون بها من خلال مجلس الأمة المقبل. وقال العازمي في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» إن الشباب الكويتي يطمح في ظل أجواء الانتخابات النيابية المقرر إقامتها في السادس من يونيو المقبل أن يركز مجلس الأمة القادم على القضايا المجتمعية التي تلامس احتياجاتهم بشكل مباشر مثل بحث سبل معالجة قضايا الإسكان والتعليم.

وبيّن أنه يجب حل تلك القضايا بطرق مدروسة

الكبير. 9 - مدير إدارة العلاقات العامة. 10 - رشيد البدر رئيس فريق الطوارئ المركزي. 11 - يوسف الفجي المشق العام مع وزارة الداخلية. 12 - دعيج الشمري - إدارة التنسيق. مادة "2" تختص اللجنة المذكورة بالمادة "1" من هذا القرار بالآتي:

1 - الإشراف على تنفيذ احكام المادتين "31 مكرر" و"31 مكرراً" من القانون رقم 35/1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الأمة وتعديلاته على ان تقدم تقريرا اسبوعيا باعمالها الى كل من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة، ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون اتصالات الجهراء. 2 - نائب المدير العام لشؤون قطاعي العاصمة والجهراء ومدير فرع بلدية الاحمدي. 3 - نائب المدير العام لشؤون قطاعي الفروانية ومبارك الكبير. 4 - نائب المدير العام لشؤون قطاع المالية والإدارية. 5 - مدير فرع بلدية العاصمة. 6 - مدير فرع بلدية حولي. 7 - مدير فرع بلدية الفروانية. 8 - مدير فرع بلدية مبارك

والمقرر إقامتها يوم 6 يونيو